الأنباء
الاثنين 23 فبراير 2015

«زين»: خالد شريف يفوز بـ10 آلاف دولار للدفع الآجل

أعلنت زين عن فوز خالد عبدالله شريف بالجائزة النقدية بقيمة 10 آلاف دولار في السحب الأسبوعي الرابع ضمن حملتها الجديدة للسحوبات النقدية لعملائها من أصحاب باقات الدفع الآجل.

وبينت الشركة في بيان صحافي أن الفائزين في السحوبات اليومية للأسبوع الرابع هم كل من ناصر هادي العجمي، وأمل شايع الجيماز، ووشيمة سعد العازمي، ووليد علي بن علي، وفواز عجيل الظفيري، وسارة عبدالعزيز الهويشل، وحمدة عايض الشمري.

وأوضحت زين أن حملتها للسحوبات النقدية مستمرة حتى الـ28 من فبراير الجاري، حيث ان السحوبات اليومية على مبلغ ألف دولار، والسحوبات الأسبوعية على مبلغ 10 آلاف دولار، على أن يجرى السحب على الجائزة الكبرى في الأول من مارس المقبل بقيمة 100 ألف دولار.

وأفادت الشركة بأن العميل سيحصل على عدد من النقاط بحسب نوع باقة الدفع الآجل المشترك فيها (سواء باقة إنترنت أو باقة جهاز ذكي) وبحسب القيمة الشهرية ومدة العقد الخاص بهذه الباقة، وفي كل مرة يشترك العميل فيها أو يجدد اشتراكه في إحدى الباقات المخصصة في العرض يقوم العميل بجمع النقاط التي تزيد من فرص فوزه في السحوبات.

وإذ أوضحت زين أنها تطلق حملة السحوبات النقدية لعملائها من أصحاب الدفع الآجل لتجدد من علاقتها المباشرة مع عملائها، فقد بينت أنها ستظل حريصة على توفير أفضل العروض وأحدث التقنيات لقاعدة عملائها التي تعتبر الأكبر في الكويت بما يتناسب مع متطلباتهم واحتياجاتهم.

«بيتك كابيتال»: أداء متقلب للأسواق

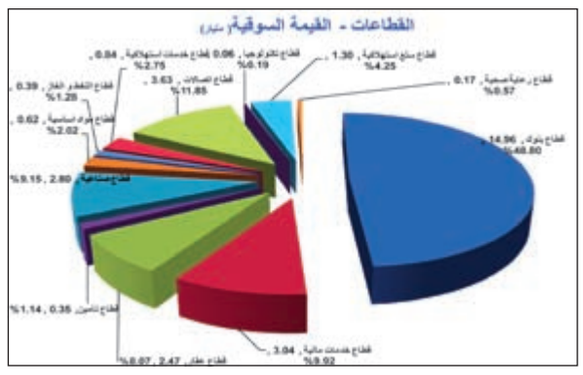

قال تقرير شركة بيتك كابيتال للاستثمار ان سوق الكويت للأوراق المالية أنهى الأسبوع بأداء متباين حيث انخفض المؤشر السعري بـ54,97 نقطة ليغلق عند مستوى 6,640,92 وكذلك تراجع مؤشر المثنى الإسلامي بنسبة 1,83٪ ليغلق عند مستوى 625,70 في حين كان أداء مؤشرات السوق الوزنية إيجابيا حيث ارتفع المؤشر الوزني بنسبة 0,71٪ وكذلك ارتفع مؤشر كويت 15 بنسبة 0,93٪ خلال الأسبوع.

وقد أدت حالة عدم اليقين في منطقة اليورو على خطة إنقاذ اليونان والاضطراب الإقليمي إلى قلة مشاركة المستثمرين والتي كانت واضحة من خلال انخفاض متوسط حجم التداول اليومي إلى 198 مليون سهم مقارنة مع متوسط حجم التداول اليومي منذ بداية العام البالغ 263 مليون سهم.

وبالنسبة لنشاط السوق، بلغ إجمالي التداولات لهذا الأسبوع 990,06 مليون سهم منخفضا بنسبة 13,4٪ مقارنة بالأسبوع الماضي حيث إن أغلب القطاعات شهدت انخفاضا في حركة تداولاتها.

بالنسبة للقطاعات الرئيسية من حيث حجم تداولاتها، شهد قطاع الخدمات المالية الذي يساهم بـ41,99٪ من إجمالي تداولات السوق انخفاضا في حجم تداولاته بنسبة 14,9٪ ليصل الى 415,71 مليون سهم. بينما شهد قطاع صناعات الذي يساهم بـ20,21٪ من إجمالي تداولات السوق ارتفاعا في حجم تداولاته بنسبة 5,9٪ حيث بلغ 200 مليون سهم خلال الاسبوع.

وشهدت القيمة السوقية الإجمالية للسوق ارتفاعا بسيطا بنسبة 0,7٪ لتصل عند 30,66 مليار د.ك في نهاية الأسبوع.

وكان أداء أسهم الشركات المتوسطة الإيجابي الداعم الرئيسي لهذا الارتفاع بالإضافة إلى ارتفاع بعض الأسهم الكبيرة مثل سهم الشركة الكويتية للأغذية (أمريكانا) الذي شهد ارتفاعا ملحوظا في قيمته السوقية بنسبة 9,07٪ حيث ارتفع سعر السهم بـ 200 فلس ليغلق عند 3,020 د.ك، ولم تكن هناك أي إفصاحات تبرر هذا الارتفاع في سعر السهم.

وبالنسبة لأسهم الشركات المتوسطة، حقق سهم البنك التجاري مكسبا في قيمته السوقية بنسبة 6,77٪ خلال الأسبوع. وقد تمكن البنك من مضاعفة أرباحه السنوية التي بلغت 49,1 مليون د.ك خلال عام 2014 مقارنة بـ 23,53 مليون د.ك لعام 2013.

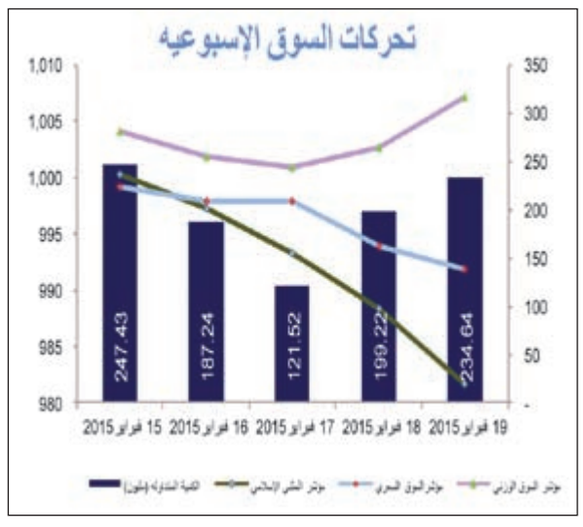

العوضي: حيود تجارية وقانونية في عطاءات الحزمة الرابعة من المشروع

«البترول الوطنية»: 37٪ نسبة الإنجاز في تمهيد أرض مصفاة الزور

أحمد مغربي

قال نائب الرئيس التنفيذي للمشاريع في شركة البترول الوطنية الكويتية حاتم العوضي: إن نسبة الإنجاز في مشروع تمهيد أرض مصفاة الزور بلغت حاليا 37٪، موضحا أن الشركة تنتظر إغلاق الحزم 1 و2 و3 من المشروع في 8 مارس المقبل، مؤكدا على أن الشركة تأمل أن تتوافق الأسعار مع الميزانية الموضوعة للمشروع.

وأوضح العوضي أن العطاءات المالية التي استقبلتها الشركة مؤخرا للحزمة الرابعة من مشروع مصفاة الزور والتي حازت فيها شركة سايبم على أقل الأسعار يوجد بها حيود تجارية وقانونية، وجار التفاوض مع الشركة العالمية لإزالة تلك الحيود التي تمثل مخاطرة وزيادة في الكلفة المالية لتنفيذ الحزمة، لافتا إلى أن مشكلة الحزمة تكمن في أن الفرق المالي لثاني اقل العطاءات يبلغ نحو 90ـ 100 مليون دينار وهو ما يجعل «البترول الوطنية» أمام خيارين وهما إما إزالة الحيود أو الإلغاء وإعادة الطرح.

وعن الحزمة الخامسة لمشروع مصفاة الزور والتي تم تسلم العطاءات المالية من التحالفات المشاركة فيها مؤخرا، أشار العوضي إلى أن الشركة تعمل مع لجنة المناقصات المركزية لأخذ الموافقات الرسمية للبدء في عملية التفاوض مع التحالفات.

وقال العوضي في تصريحات صحافية على هامش اللقاء السنوي لشركة البترول الوطنية مع المقاولين أمس: إن الأعمال الهندسية في مشروع الوقود البيئي تسير وفق المخطط لها وتم الانتهاء من 30٪ من النموذج ثلاثي الأبعاد (عبارة عن مراحل هندسية تمثل مجسما لإظهار الوحدات الصناعية في المشروع وطريقة التعامل معها)، مبينا انه خلال شهر مارس المقبل سيتم البدء في النموذج الذي يمثل نسبة 60٪.

محمد غازي المطيري

المحروس: 20 محطة وقود جديدة ترى النور بحلول 2017 ضمن برنامج إنشاء 100 محطة

العسعوسي: 40 ألف عامل لمشروع الوقود البيئي في مصفاتي الأحمدي وميناء عبدالله

ولفت العوضي الى أن هناك نموذجا ثلاثي الأبعاد يمثل 90٪ من النموذج الحقيقي لمشروع الوقود البيئي، مشيرا إلى أن العمل الإنشائي في المشروع لم يبدأ بعد وما يتم حاليا هو تجهيز النموذج والتعرف عليه، مبينا أنه تم شراء المواد طويلة المدى للمشروع وكلها تسير وفق المخطط لها، مؤكدا على أن نسبة الإنجاز تجاوزت الـ 18٪.

وتوقع بدء الأعمال الإنشائية لمشروع الوقود البيئي خلال شهر مارس أو شهر ابريل.

وأوضح العوضي أن إغلاق مناقصة خط الغاز الخامس سيكون في 8 مارس المقبل، متوقعا عدم التمديد نظرا لقيام الشركة بالتمديد مرتين، مقدرا الكلفة المالية للمشروع ما بين 300 و400 مليون دينار.

11 محطة وقود

من جانبه قال نائب الرئيس التنفيذي للتسويق والتخطيط في شركة البترول الوطنية شكري المحروس: إن الشركة انتهت حاليا من دراسة تزويد محطات الوقود الجديدة المزمع تنفيذها قريبا والبالغ عددها 100 محطة وقود بالطاقة الشمسية للمحطات، لافتا إلى أنه سيتم وضع هذه الدراسة في إطار عقد التصميم في غضون 6 أشهر ومن ثم سيتم طرح 20 محطة للعمل بالطاقة الشمسية مع الكهرباء العادية.

وقال المحروس: إن هذه المحطات بالعمل بالطاقة الشمسية ستخفف من الضغط على وزارة الكهرباء لافتا إلى أن المحطات المائة سيتم العمل بها على مدار خمس سنوات ضمن الخطة الخمسية للانتهاء من نحو 20 محطة سنويا، لافتا إلى أنه من المتوقع الانتهاء من أول 20 محطة في 2017.

وحول مواقع المحطات الجديدة أفاد المحروس بأن مواقع المحطات يتم تحديدها بالاتفاق مع الجهات المعنية في الدولة كوزارة الإسكان وبلدية الكويت، مشيرا إلى أن المتوافر حاليا «الجاهز للإنشاء» نحو 18 موقعا، ومن المنتظر تجهيز موقعين آخرين أو ثلاثة على أن يتم طرح الموجود أيا كان عدده، مؤكدا أن المواقع الجديدة في أماكن متفرقة بجميع محافظات الكويت.

وحول دور القطاع الخاص في هذه المحطات أشار المحروس إلى أن البترول الوطنية تعمل بمفردها في هذه المحطات ولها القدرة على إدارتها وتشغيلها، مشيرا إلى أنه في حال ما تم صدور قرار بالخصخصة سيتم إشراك القطاع الخاص.

وفي سؤال حول تطوير المحطات القديمة القائمة حاليا أوضح المحروس أنه لن يتم التعامل معها حاليا إلا بعد الانتهاء من المحطات الجديدة، مشيرا إلى أن هناك عدد 4 محطات جديدة يتم إنشاؤها حاليا بالنظام القديم.

وبخصوص أسعار الديزل والكيروسين والتغيرات الحاصلة بشأنها أفاد المحروس بأنها حاليا تسير وفق السعر العالمي وسيتم تحديدها بشكل شهري وبدون دعم نهائي للبيع بالتجزئة.

وأشار إلى أنه شهريا سيتم إعلان السعر الجديد وفق الأسعار العالمية حيث كان السعر في فبراير 110 فلوس لليتر الواحد ومن المنتظر إقرار السعر الجديدة للشهر القادم.

وحول أسعار البنزين وما سيتم بشأنها بعد رفع الدعم عن الكيروسين والديزل أفاد المحروس بأن البترول الوطنية تنفذ القرارات موضحا أن هناك لجنة من وزارة المالية تقوم بمراجعة الدعم وتقديم الاقتراحات بشأنه وهم من يقررون.

بدوره قال نائب الرئيس التنفيذي للخدمات المساندة في شركة البترول الوطنية خالد العسعوسي ان الحلقة النقاشية ناقشت خطط الشركة في مجال مشروع الوقود البيئي والترتيبات الخاصة بالمشروع من ناحية الصحة والسلامة والبيئة مؤكدا على أن الشركة تسعى لأن تكون الحوادث في المشروع 0٪، ما يتطلب عملا كبيرا من المقاولين والشركة.

وحول عدد العمالة في مشاريع الشركة قال ان الأعداد تتفاوت من مشروع لآخر حيث بلغ عدد عمالة المقاول في مشروع خط الغاز الرابع لمصفاة الأحمدي 7000 عامل متوقعا أن يصل عدد عمالة المقاول بمشروع الوقود البيئي بمصفاتي ميناء الأحمدي وميناء عبدالله إلى 40 ألف عامل، مشيرا إلى أن هناك ترتيبات جارية لاستيعاب كل هذه العمالة من اشتراطات الصحة والسلامة وتصاريح الدخول.

وفي سؤال حول تخصيص موقع من بلدية الكويت لسكن العمالة لمشروع الوقود البيئي قال العسعوسي انه بالفعل تم تخصيص موقع لجميع الشركات في منطقة الشعيبة الصناعية ونسعى حاليا لأن يكون الموقع قريبا من مكان المشروع لتلافي حدوث أي ازدحام مروري في مكان المشروع.

من جهته قال مدير إدارة الصحة والسلامة والبيئة في شركة البترول الوطنية على الخشاوي ان هذه الحلقة النقاشية من الفعاليات المهمة التي تقيمها الشركة للتقارب مع المقاولين الذين يعدون شركاء أساسين في العمل مشيرا إلى أن المقاولين هم عصب عمليات الشركة والبالغ عدد العاملين لديهم 25 ألف عامل، في حين يبلغ عدد العاملين في شركة البترول الوطنية 6 آلاف موظف.

وأضاف الخشاوي أن الشركة قامت خلال الأعوام الخمس الماضية بإنفاق ما يزيد على ملياري دولار في مجالات الصحة والسلامة والبيئة.

المطيري متوسطا حاتم العوضي وخالد العسعوسي وشكري المحروس وخالد العوضي

«الوطني»: قوة الدولار رهن عدة عوامل تتحد في 2015

قال تقرير صادر عن بنك الكويت الوطني إنه منذ أواخر يناير، بدأ ارتفاع الدولار وانخفاض اليورو متعبا، وقد أفضت التقلبات القوية غير المعتادة في يناير إلى أسواق متذبذبة لا تتبع مسارا محددا.

ومن أجل أن تستعيد الأسواق مسارها، سيكون للتوقعات الخاصة بسياسة مجلس الاحتياط الفيدرالي دور أكبر في تحديد العملات، حيث إن سياسة التسهيل الكمي للبنك المركزي الأوروبي ومخاطر بنك اليابان هي الآن خارج المعادلة.

ومع استمرار السوق في الاعتقاد على أن مجلس الاحتياط الفيدرالي سيرفع أسعار الفائدة مع نهاية العام، فلا سبب يدعو جانيت يلن، رئيسة مجلس الاحتياط الفيدرالي، لإعطاء توجيه ما للأسواق قبل اجتماع اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوح في 17 – 18 مارس.

وفي أول اجتماعين لمجلس الاحتياط الفيدرالي برئاسة يلن في عام 2015، ارتفعت أسعار الفوائد ولم يفقد الدولار أيا من قيمته، إذ إن رئيسة مجلس الاحتياط الفيدرالي لم تكن مع إبقاء أسعار الفائدة على حالها، بالمقدار الذي توقعته الأسواق.

والآن، مع انعدام الاتجاه للأسواق في الأسبوعين الماضيين، من المتوقع أن تؤثر العوامل التالية على الدولار في عام 2015. فالمستثمرون سينظرون لمدى التقييد ولتباين السياسات النقدية بين مجلس الاحتياط الفيدرالي والبنوك المركزية العالمية الأخرى. والعوامل المعروفة حاليا هي أن سياسة التسهيل الكمي لبنك اليابان وللبنك المركزي الأوروبي ستستمر في الضغط على عملاتها في محاولة لإيجاد النمو وخلق التضخم.

سياسة التسهيل الكمي للمركزي الأوروبي ومخاطر بنك اليابان خارج المعادلة

ومن جهة الصرف الأجنبي، ارتفعت قيمة الدولار بداية مع توقع المستثمرين بقاء الأمر على حاله، كما بينته محاضر اجتماع اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوح، وبالتالي، استمر تراجع الأسعار كما شهدنا منذ بداية الشهر. وجاءت محاضر اجتماع اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوح لتبين توجها نحو التسهيل أكبر بقليل مما كان متوقعا، فارتفعت أسعار سندات الخزينة ووقع الدولار تحت ضغط بيع أكبر وبلغ اليورو مستوى مرتفعا قدره 1,1450 ومع نهاية الأسبوع، استمرت القصة اليونانية في تزايد الضغط على اليونان مع دعوة المسؤولين الأميركيين والأوروبيين الحكومة اليونانية للتوصل إلى اتفاق مع الدائنين. ومن أجل دعم هذا الأمر، منح البنك المركزي الأوروبي البنوك اليونانية زيادة ضئيلة فقط من أموال آلية الطوارئ.

ومن ناحية آسيا، تراجع الدولار مقابل الين إلى نطاقه المسجل مؤخرا بعد تراجع العائد على السندات الأميركية. ونظرا للتعليقات الأخيرة بشأن تسهيل أكبر من جانب بنك اليابان، فإن تحركات الدولار مقابل الين هي بشكل كبير رهن بالعوائد الأميركية. وإذا ما استمر ضعف البيانات الأميركية، فإنه من الأرجح أن نرى تراجعا أكبر للدولار مقابل الين إلى أدنى مستوى له في عام 2015.

وبقيت أسواق السلع في دائرة الاهتمام مع تراجع سعر الذهب إلى ما يقرب من 1,200 دولار، وتراجع سعر النفط بنسبة تقارب 9٪ في خلال يومين ليقفل الأسبوع متراجعا بنسبة 5٪ في الأسبوع الماضي وعند سعر 51,57 دولارا للبرميل.

وقدمت اليونان يوم الخميس الماضي طلبا رسميا لتمديد الدين إلى مجموعة اليورو، ورغم أن وسائل الإعلام كانت متشائمة بشأن الوضع اليوناني، فإن هذا الحدث يمثل تراجعا ملحوظا عن موقف الحكومة اليونانية الأصلي الجامد، مع الالتزام بمراجعة «الترتيب» الحالي والتوصل إلى اتفاق حوله.

والرسالة الموجهة إلى الترويكا لا توفر ضمانات لها، ولكن هذا التقدم هو كبير بما يكفي لدرجة أنه فتح أفقا أكثر وضوحا الآن للاتفاق. وقد وافق الأوروبيون لاحقا على اجتماع مجموعة أوروبية جديدة يوم الجمعة، وهكذا يمكن التوصل لاتفاق لتمديد البرنامج قبل نهاية الأسبوع. وسيتوجب على الحكومة الآن أن تدير المواجهة السياسية لتحرك كهذا ولتمديد البرنامج، حيث إنها كانت قد وعدت الناخبين بداية أنها لن تقوم بذلك. ويبدأ الجزء الصعب مع التفاوض على البرنامج، إذ إن الأوروبيين لن يصرفوا أي أموال قبل إتمام أي إجراءات سبق الاتفاق عليها في البرنامج.

ويبقى الضغط مرتفعا على اليونان، ولكن يبدو أن هناك إرادة للتوصل إلى حل وسط طويل الأجل ومقبول لكل الأطراف.

وساعد النمو القوي في ألمانيا على تعزيز النمو الاقتصادي في منطقة اليورو، ولكن أنحاء كبيرة من هذه المنطقة كانت إما في حالة ركود أو في حالة انكماش. وفي الأسبوع الماضي، أظهرت البيانات الصادرة من ألمانيا أن النمو الألماني ارتفع بشكل حاد وغير متوقع في الربع الأخير من العام الماضي، فيما انكمش الاقتصاد اليوناني مجددا، ما يشير إلى التباين الذي ناقشه البنك المركزي الأوروبي في الاجتماعات الأخيرة.

ويبدو أن السيناريو المتفائل بعد حل المشكلة اليونانية سيتكون من يورو منخفض وأسعار نفط منخفضة وإشارات إلى أن الإقراض البنكي سيزداد بعد سنوات من الانخفاض.

وبالمختصر، نما الناتج المحلي الإجمالي الألماني بنسبة 0,7٪، أي أعلى بكثير من النسبة التي توقعها الاقتصاديون والبالغة 0,3٪ ونما كذلك الاقتصاد الإسباني والبرتغالي بنسبة 0,7٪ و0,5٪ على التوالي في الربع الأخير من عام 2014. وجاء النمو اليوناني سلبيا بنسبة 0,2٪ وازداد الناتج المحلي الإجمالي في فرنسا وبلجيكا بنسبة 0,1٪ فقط. وبالإجمال، ازداد الناتج المحلي الإجمالي في منطقة اليورو بنسبة 0,3٪.

وفي تقرير التضخم لهذا الأسبوع، رفع بنك إنجلترا توقعاته الخاصة بالنمو والأهم من ذلك بالتضخم في المدى المتوسط. وكانت محاضر اجتماع لجنة السياسة النقدية في يناير قد أشارت إلى مخاطر ارتفاع معدل التضخم في المدى الأبعد. وإضافة لذلك، فإن بنك إنجلترا قد رفع أيضا توقعه بالنسبة للتضخم للسنوات الثلاث المقبلة حسب أسعار الفائدة إلى 2,15٪. وبعد أن أفاد بنك إنجلترا بأنه يرى أن معدل التضخم سيرتفع فوق المستوى المستهدف بعد ما يربو على سنتين من الآن، تفوق الجنيه الإسترليني في أدائه على العملات الرئيسة.

وبعد أن أشارت تقارير صحافية إلى أن مسؤولي بنك اليابان يرون أن تسهيلا إضافيا في السياسة النقدية سيأتي بنتائج عكسية «حاليا»، رد محافظ بنك اليابان كورودا أن مسارات أسعار المستهلك تبقى على حالها حتى مع تأثير تراجع سعر النفط على معدل التضخم. وكرر أيضا أنه لن يتردد في اتخاذ إجراء في حال الحاجة إلى تحفيز إضافي، وذلك من أجل إبقاء معدل التضخم في مساره المستهدف من قبل البنك المركزي. وأفاد أيضا بأن تحركات سعر الصرف غير مؤذية مادامت تعكس الأساسيات الاقتصادية.